

كالا او مسابو الحال من لم يتصف بها ان لم يكن عدمها في نفس الامر كالا وهو خلاف ما يعلم بالضرورة في الشاهد فلم يبق الا القسم الاول وهو انها في نفسها وذواتها كمال وعند ذلك فلو قد عدم انصاف البارئ تعالى كان ناقصا بالنسبة الى من انصف لها من مخلوقاتها ومحال ان يكون الخالق ناقص من المخلوق قلنا هذه الحجمة مادتها صحيحة وقد استدل بها ما شاء الله من السلف والخلف وان كان تصويرها والتعبير عنها يتنوع وهذه المادة بعينها يمكن نقلها الى الحجمة الاولى التي فيها بان يقال لولم يتصف بصفات الكمال لا يتصف بتفاصيلها وهي صفات نقص فيكون انقص من بعض مخلوقات الوجود الثاني ان يقال هب انها متقابلان تقابل لعدم والملكية فقولكم لا يلزم من نفي احد هما ثبوت الاخر الا اذا كان المحل قابلا لجوابه ان يقال الموجودات نوعان نوع يقبل الانصاف باصداً فصدق كالحيوان وصنف الاقبلة كالجوار ومن المعلوم ان ما قبل احد هما كمال ممن لا يقبل منها وان كان موصوفاً بالعدم والخرس فان الحيوان الذي هو كماله اقرب الى الكمال ممن لا يقبل الا هذا ولا هذا الحيوان

الاكم

الاكم الاعى والاصم يمكن ان يتصف بصفات الكمال وما لا يقبل الانصاف بصفات الكمال اجمل ممن لا يقبل الانصاف بصفات الكمال فلان يقدر عن كونه لا يقبل الانصاف بصفات الكمال اولى واخرى وهذا معلوم ببداية المعقول الوجه الثاني ان نقول لا نسلم ان في الاعيان ما لا يقبل الانصاف بصفات الكمال فان الله تبارك وتعالى خلق الحياة في كل جسم وان ينطق كما انطق ما شاء من الجمادات وقد قال تعالى ان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون اموات غير احياء واذا كان كذلك فدعواهم ان من الاعيان ما لا يقبل الانصاف بهذه الصفات رجوع منهم الى مجرد ما شهدوه من العادة والا فمن كان مصداقاً بان الله قلب عصي موسى وهي جمادات تعيانا عظيماً بلعت الجبال والعصى لم يمكن ان يطرد هذه الدعوى واذا كان سبحانه قادراً على ان يثبت هذه الصفات بصفات الكمال لما كان جماد من مخلوقاته وكان كل مخلوق يقبل ذلك بقدر الله تعالى فهو حق يقبل ذلك بل بوجوب له اذ ما كان ممكناً في حقه من صفات الكمال كان واجبالاً فانه لا يستفيد صفات الكمال من غير بل هو مستحقها بين انه نهي من لوازم ذاته وهذا فصل معترض ذكرناه

Copyright © King Saud University